



الجمهورية اللبنانية  
مجلس النواب  
المديرية العامة للدراسات والمعلومات  
مصلحة الأبحاث والدراسات

تداعيات أزمة النازحين السوريين على لبنان

أولاً: المقدمة

من أصعب الأمور التي يمكن أن يواجهها الإنسان اضطراره إلى ترك بيته ومحل إقامته الدائمة بطريقة مفاجئة وعشوائية، خصوصاً إلى بلد آخر، ليجد نفسه وعائلته بلا مأوى ولا دخل. وهذا ما حصل للسوريين الذين هربوا إلى العراق وتركيا والأردن ولبنان. وكان النزوح إلى تركيا والأردن أكثر تنظيماً من قبل حكومتي البلدين حيث اتخذت شكل مخيمات نصبت تقريباً خارج المدن. كذلك كان نزوح السوريين الأكراد إلى شمال العراق. أما نزوحهم إلى باقي مناطق العراق مثل بغداد وغيرها من المدن الكبيرة فلم يتم عن طريق المخيمات بقدر ما بحث النازحون السوريون عن فرص عمل واندمجوا بشكل أو آخر مع المجتمع العراقي الذي استوعبهم بسهولة بسبب كبر حجم البلد وعدد السكان. أما نزوحهم إلى لبنان فكانت له طبيعة مختلفة بسبب القرب الجغرافي وتشابك العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل بين البلدين تاريخياً وحالياً. لذلك جاء النزوح بأعداد كبيرة وبشكل غير منظم، واختلط النازحون مع المجتمع اللبناني من دون أن تقوم الدولة بدور كافٍ لتنظيم إيوائهم.

## ثانياً: الخلفية

منذ بدء الازمة السورية عام ٢٠١١، يتهاافت النازحون السوريون الى لبنان ودول الجوار بشكل كبير، وفي حين سجّلت اول حالة نزوح بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١١، بعد اندلاع الازمة السورية بتاريخ ١٥/٣/٢٠١١، تزايدت أعدادهم تباعاً مع مرور السنوات لتصل الى ما يقارب المليون ونصف المليون نازح في لبنان. هذه النسبة المرتفعة وضعت لبنان أمام تداعيات ومخاطر متعددة الجوانب، فمع ارتفاع العدد السكاني من ٤ ملايين الى خمسة ملايين ونصف المليون نسمة، تصدّعت أساسات مختلف القطاعات الاقتصادية، الصحية، التعليمية وحتى الامنية. ولبنان الذي يعاني اساساً من مشاكل جمة، زاد النزوح السوري على همومه همماً، فسيطر عليه العجز الكبير في القدرة الاستيعابية للبنى التحتية، وتراجعت الخدمات العامة من صحة ونقل وتعليم وادارة نفايات، فضلاً عن مشكلة البطالة التي تفاقمت في صفوف اللبنانيين وسجّلت في صفوف السوريين نظراً للضيّق فرص العمل في لبنان. وفي حين ان المسؤولية المرماة على عاتق المفوضية السامية للاجئين وبعض المنظمات الدولية تتقاعس لسبب او لآخر، دقّ لبنان ناقوس الخطر، فطرق ابواب المجتمع الدولي، تماماً كغيره من البلدان المتضررة، للمساعدة على تحمّل اعباء اثقلت كاهل الدولة بشكل كبير.

## ثالثاً: الوقائع

### ١- واقع النازحين السوريين في لبنان

يتوزع النازحون السوريون المسجلون من قبل المفوضية العليا للاجئين والبالغ عددهم ٦٠٠ ألف نازح على نحو ١.٢٠٠ نقطة في جميع المحافظات، مع أرجحية واضحة في البقاع والشمال، مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان في العديد من البلدات والقرى إلى أكثر من الضعف. إلا أن الحكومة اللبنانية تقدر عددهم بمليون ونصف المليون، أي ما يوازي ثلث الشعب اللبناني، وهذا يعني على سبيل المثال، أن بلد كفرنسا، يستقبل ١٥ مليون نازح بالمقارنة مع عدد السكان. إنها مأساة أولاً، للنازحين السوريين، الذين خسروا منازلهم وبعض أفراد عائلاتهم، ولجأوا إلى لبنان الذي خبر أهله لعقود طويلة هذه المعاناة، وهم يعيشون حالياً في بلد يعاني من انقسام سياسي وأزمة اقتصادية اجتماعية وأمنية تنعكس على النازحين السوريين في مختلف أبعادها، وما ينطوي على ذلك من ارتفاع مستوى المخاطر على المعيشة وسوق العمل والبنى التحتية والخدمات العامة.

لبنان أمام كارثة حقيقية بعد أن ارتفع عدد المقيمين من ٤ ملايين إلى ٥.٥ ملايين نسمة دفعة واحدة، و كارثة أمام عدم تحمل الحكومة مسؤولياتها الكاملة إزاء هذا الواقع، وعدم وجود تنسيق بينها وبين منظمات المجتمع المدني اللبناني، وترك المسؤولية على عاتق المفوضية السامية للاجئين وبعض المنظمات الدولية، والجمعيات اللبنانية والفلسطينية، وعدم توفر المساعدات الخارجية بالشكل المطلوب. إن نزوح هذا الكم من الأسر السورية يترافق مع عجز فادح في القدرة الاستيعابية للبنى التحتية، وتراجع في الخدمات العامة (صحة، تعليم، نقل وإدارة النفايات...)، وتشوهات بنيوية في الاقتصاد مع تعزيز للنشاطات الريفية (لبنان بحاجة سنوياً لـ ٢٥ ألف فرصة عمل لا يتوفر منها سوى ٥ آلاف)، مع انحدار أكثر من ثلث الأسر المقيمة إلى ما دون خط الفقر، ومديونية عامة قياسية تصل إلى ٧٠ مليار دولار.

وهكذا لا بد من التحدث عن أزمة لبنانية – سورية من جراء وجود هذا العدد من النازحين، وضرورة العمل على إيجاد حلول مشتركة للطرفين. ويعج لبنان، وفق المفوضية السامية للاجئين (UNHCR) بالنازحين، في عكار والبقاع وبيروت (النسب الأكبر)، وفي الجنوب والجبل، والأعداد في ارتفاع مستمر. وتشير المفوضية إلى تسجيل ٦٠٠ ألف نازح، بينما تتحدث الحكومة اللبنانية عن مليون و ٥٠٠ ألف (ثمة تقديرات تشير إلى مليون و ٨٠٠ ألف). إن الحكومة قد نأت بنفسها، وكذلك منظمات المجتمع المدني في بداية الأزمة السورية، وعكس كل حالات الطوارئ السابقة، حيث كانت تبادر منظمات المجتمع المدني، وفي المقدمة تجمع الهيئات الأهلية إلى وضع خطط طوارئ وطنية، وبالتعاون مع وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية والهيئة العليا للاغاثة وإن آخرها كان إبان العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٦. إن الجهود التي تبذل من أجل تسجيل النازحين من قبل المفوضية العليا للاجئين (UNHCR) كبيرة، إلا أنها غير كافية. ففي الجنوب على سبيل المثال، هناك مكان للتسجيل في منطقة الحوش في صور، المقصد المركزي لجميع النازحين المقيمين في المناطق الجنوبية، من العرقوب إلى جزين وصيدا وصولاً إلى الناقورة. والمدة بين التسجيل والاستدعاء لإجراء المقابلة للحصول على بطاقة لاجئ تبلغ شهراً، وكانت تطول في السابق لعدة شهور. إن آلية الحصول على مساعدة معقدة، حصر مراكز التسجيل لبعض المناطق، للحصول على قسيمة شرائية شهرية من مراكز محددة أيضاً، تبلغ قيمة الواحدة منها ٤٢ ألف ليرة لبنانية. إن الارتفاع المتزايد لأعداد النازحين والظروف المعيشية والسكنية تقاوم أوضاعهم الصحية، استناداً الى الإحصاءات التي قامت بها مؤسسة عامل، عبر مراكزها خلال عام ٢٠١٤ على ٩٠

ألف مريض تمت معابنتهم في مراكزها الـ ٢٤ وفي العيادات النقالة الثلاث، بالإضافة إلى الأمراض المرتبطة بالعنف المنزلي والجنسي ضد النساء. وتشير إحصاءات قوى الأمن الداخلي إلى وجود ٥.٤٤٤ موقوفاً سورياً، منذ بداية الأزمة في آذار ٢٠١١ وحتى نهاية شهر أيار ٢٠١٦. وهذا الرقم هو ١٧% من مجموع الموقوفين على الأراضي اللبنانية الذي يبلغ ٣٢ ألفاً و ٣٢٠ موقوفاً. ويشير تقرير لوزارة الشؤون الإجتماعية الى أن عدد المخيمات العشوائية التي أقيمت للنازحين السوريين في لبنان، تجاوز الـ ١٢٠٠ تجمع منتشرة على جميع الأراضي اللبنانية، وتأتي حوالي ١٥٥ الف نازح، خارجون عن أي رقابة فعالة من الدولة وأجهزتها.

## ٢- التقارير الدولية حول تلك التداعيات

بناء على طلب الحكومة اللبنانية قام البنك الدولي بالتعاون مع منظمات الامم المتحدة، الاتحاد الاوروبي، وصندوق النقد الدولي بدراسة تقويمية سريعة لتداعيات الازمة السورية على جميع الاوضاع سواء الاقتصادية والاجتماعية، المالية، الصحية، التعليمية، المعيشية والأمنية.

### ٢-١: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

يرى التقرير ان الإنعكاسات الأولية للأزمة السورية إتسمت بطابع إنساني متعلقة بتدفق النازحين. ولبنان يعتمد منذ بدايتها سياسة الحدود المفتوحة والسماح للنازحين بالاستقرار المؤقت بحرية في كل البلاد. وبدأ المجتمع الدولي عبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات الأمم المتحدة عملياته بشكل سريع لمساعدة لبنان على التأقلم مع التداعيات الإنسانية للنزوح. إن هذا النزوح الكثيف قد يخفض معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي بنحو ٢.٩ نقطة مئوية لكل سنة، ما سيؤدي الى خسائر كبيرة في الرواتب، الارباح، الضرائب، والاستهلاك الفردي، والاستثمار، ويدفع نحو ١٧٠ الف لبناني تحت خط الفقر فضلا عن مليون يعيشون حالياً دون هذا الخط، ويضاعف البطالة الى ما يزيد على ٢٠ في المئة، ويقلص قدرة الحكومة على تحصيل الواردات بشكل ملحوظ بقيمة ١.٥ مليار، فيما سيرتفع الانفاق الحكومي ب ١,١ مليار دولار جراء زيادة الطلب الملحوظ على الخدمات العامة، دافعة بذلك تداعيات التأثير المالي الاجمالي الى ٢,٦ مليار دولار. وتقدر زيادة الانفاق اللازمة للاستقرار واعادة تحقيق الخدمات وجودتها كما كانت قبل النزاع في سوريا بـ ٢.٥ مليار دولار. وهذا سيؤدي إلى خسائر تراكمية في

الناتج مما سيؤثر تأثيراً سلبياً عميقاً على ثقة المستثمرين والمستهلكين. وينجم عن التراجع في النشاط الاقتصادي ضغوط على الإيرادات الحكومية، مع ما يصحبه من زيادة في الطلب على الخدمات العامة نتيجة التدفق الكبير للنازحين، والإضرار بالمالية العامة اللبنانية التي تنسم أصلاً بالضعف الهيكلي يتجلى أثر الصراع السوري بوجه خاص في القطاع التجاري والسياحي.

## ٢-٢: الأوضاع المالية

تنسم المالية العامة للبنان بهيكلية ضعيفة حتى قبل حدوث الصدمة السورية، وهي تتعرض اليوم لضغط شديد، إذ يقدر اتساع عجز الموازنة بنحو ٦,٢ مليار دولار خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٥. فقد شهد لبنان في السنوات الماضية اي قبل الأزمة السورية انخفاضاً ملحوظاً في نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي، وتحسن المالية مرده تحسن التقلبات الدورية، فالاصلاحات الهيكلية التي كان متوقعا حصولها كجزء من مؤتمر باريس ٣ ما زالت قيد التنفيذ. ولكن الأزمة السورية رمت بثقلها على المالية العامة، التي ما عادت تتحمل بسبب ضعفها أساساً. فالإيرادات ستراجع بما يقارب ١,٥ مليار دولار، والانفاق العام سيزداد ١,١ مليار دولار نتيجة زيادة حادة في الطلب على الخدمات واستهلاكها من النازحين. واتساع عجز الموازنة، وانخفاض النمو، وازدياد مخاطر علاوة أسعار الفائدة بسبب الصراع السوري أدى الى توقف ما حققه لبنان من تقدم مبهر في خفض نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي؛ فأول مرة منذ عام ٢٠٠٦، عادت نسبة الدين الى الارتفاع عام ٢٠١٢ ومن المرجح أن تتصاعد خلال الأعوام التالية.

## ٢-٣: الأوضاع الصحية

يُقدّر الأثر المالي للآزمة السورية على قطاعات الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي بما يتراوح بين ٣٠٨ و ٣٤٠ مليون دولار، ويستلزم الأمر توفر مبلغ يتراوح بين ٤,١ و ٦,١ مليار دولار (أي بين ٣ و ٤,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي) لأغراض تحقيق الاستقرار. ان زيادة الطلب على الخدمات الصحية أدى الى اجهاد القطاع الصحي عبر زيادة الطلب على الخدمات الصحية، وازدياد المستحقات غير المدفوعة الى المستشفيات، والنقص في عدد العمال الصحيين، وازدياد حاد في الامراض المعدية كالحصبة وداء الليشمانيا والسل.

## ٢-٤: الأوضاع التعليمية

تؤدي زيادة الطلب على الخدمات التعليمية من النازحين السوريين من الاطفال الى تكاليف مالية متصاعدة، وتؤثر على جودة التعليم، كما تؤدي الى اجتياح كبير للتعليم غير الرسمي. ويتوقع أن يلتحق من ٩٠ الى ١٧٠ ألف نازح بالمدارس، وحاجات الاستقرار لوزارة التربية والتعليم العالي ستبلغ من ١٨٣ الى ٤٥٠ مليون دولار في ٢٠١٥.

## ٣- تقرير وزارة الشؤون الإجتماعية

تجمع الدراسات التي أجريت على واقع النزوح في لبنان على أن حجم النزوح السوري الى لبنان جعله يواجه معضلة كبرى، لم يسبق له أن شهداها، حيث كان من المتوقع أن يسقط بنهاية ٢٠١٥ نحو ١٧٠ ألف لبناني في هوة الفقر، في حين يزداد الفقراء الحاليين فقراً. والأمر يتطلب قرابة ١٧٦ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٥، من بينها ما لا يقل عن ٥٠ مليون دولار لا بد من تخصيصها للارتقاء بالبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، الموجه إلى الفقراء والمستضعفين من اللبنانيين. ويؤدي التدفق الشديد للنازحين السوريين أيضاً إلى تفاقم الأوضاع الصعبة في سوق العمل، ومن المتوقع أن يؤدي إلى المزيد من البطالة والعمالة غير الرسمية ما لم توضع مجموعة شاملة من برامج سوق العمل النشطة. ويتوقع أن يؤدي تدفق للنازحين إلى زيادة العرض بين ٣٠ و ٥٠ في المائة، ويتطلب تطبيق برامج سوق العمل الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة وفرص الارباح على الأمد القصير توافر موارد بين ١٦٦ و ٢٤٢ مليون دولار. اما بالنسبة الى قطاع المياه والصرف الصحي اللبناني، يتعين عليه أن يلبي طلباً إضافياً بنحو ٢٦.١ مليون متر مكعب في السنة، أي ما يعادل ٧ في المئة من حجم الطلب قبل الأزمة.

ويصل حجم التأثيرات المالية التراكمية خلال الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٥ إلى ما يقارب ١٨ مليون دولار، وسيطلب توفير ما يُقدَّر بين ٣٤٠ و ٣٧٥ مليون دولار لكي تعود خدمات المياه والصرف الصحي إلى سابق عهدها. وسوف يؤدي كذلك الى تدنى مستوى إدارة النفايات الصلبة وخدمات البلديات بشكل واضح وملحوظ نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجئ في الطلب على هذه الخدمات واستخدامها من النازحين. ويبلغ التأثير المالي المتراكم ٢٠١٢-٢٠١٥ على إدارة النفايات الصلبة ٧١ مليون دولار أميركي، وحاجات القطاع البلدي من أجل مبادرات حفظ الاستقرار ما بين ١٩٣ و ٢٠٦ مليون دولار، ويقدر الطلب الإضافي على الكهرباء نتيجة توافد النازحين السوريين بما بين ٢٣١ ميغواط بنهاية العام ٢٠١٣ و ٢٥١ إلى ٣٦٢ ميغواط بنهاية ٢٠١٥، وفقاً لتقديرات عدد

## النازحين.

وستشهد المناطق التي تستقطب توافداً عالياً للنازحين، مثل عكار وزحلة وبعبك، زيادة في الحركة المرورية بنسبة تزيد على ٥٠ في المئة على بعض الطرق، مما قد يؤدي إلى زيادة الحوادث وسرعة تدهور الشبكة وازدياد عدد الأصابات جراء حوادث السير، هذا بالإضافة الى ازدياد عدد الجرائم بشكل ملحوظ ونتيجة تدفق الأعداد الهائلة من النازحين. تُظهر الإحصاءات الرسمية، بعد مقارنتها مع الأعوام السابقة، مدى تأثير النزوح وغياب الإستقرار في إرتفاع عمليات السلب. ففي عام ٢٠١٠ أي قبل إندلاع الثورة السورية بعام، عاش لبنان استقراراً سياسياً بوجود حكومة وحدة وطنية برئاسة الرئيس سعد الحريري، فكان معدّل السلب ٤٩ عملية شهرياً أي ٥٨٨ عملية سنوياً، لكنّ هذه النسبة بدأت بالارتفاع منذ العام ٢٠١١ عندما إنطلقت الثورة وأسقطت الحكومة، فسجّل المعدّل الشهري ٧٠ عملية، أي ٨٤٠ عملية سنوياً. وفي عام ٢٠١٢ إرتفع المعدل الشهري الى ٩٢، أي ١١٠٤ سنوياً، وعام ٢٠١٣ وصل المعدل الشهري الى ٩٨ عملية، أي ١١٧٦ سنوياً، أما سنة ٢٠١٤ فسجلت أعلى معدّل ووصلت الى ١٠٥ عمليات شهرياً. هذه الأرقام تشير الى أنّ نسبة جرائم السلب زادت بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ بمعدّل ١١٠ في المئة. وفي هذا الإطار، يعزو مدير العلاقات العامة في قوى الامن الداخلي المقدم جوزف مسلمّ الذي يتابع هذا الملف، سبب زيادة نسبة السلب الى تدفق النازحين وغياب الإستقرار السياسي والأمني، ويقول عندما تضيف نحو مليون ونصف المليون نازح على سكان بلد، ستتكاثر الجريمة، وإذا قارنا الأرقام، فإنّ عام ٢٠١٠ كان مثالياً، بينما بدأت ترتفع الأرقام مع الازمة السورية التي أثّرت في الأمن والإقتصاد، علماً أنّ العصابات مؤلفة من اللبنانيين والسوريين، والضحايا من الطرفين.

وتخوفت الدراسات التي اجريت حول أوضاع النازحين السوريين في لبنان، من تزايد المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها جراء الظروف الحياتية الصعبة، الناتجة عن تدني حجم المساعدات التي توفرها بعض الجهات الدولية، ومن إزدياد ظاهرة التسول، والأخطر ما يعيشه الأطفال النازحون، حيث سجل إرتفاع مخيف في عدد الاطفال المتسولين في منطقة بيروت، حيث يتجاوز عددهم ال ٢٣٠٠ طفل، ومصير أكثر من ٨ آلاف طفل مصابون بإعاقات جسدية، في ظل غياب الرعاية الصحية المناسبة لأوضاعهم، وظهور أمراض في صفوف الأطفال، جراء الأوبئة والصحية السيئة.

#### ٤- الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة

العمل أولاً على ممارسة كل أشكال الضغوطات على المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا لكي يتمكن النازحون العودة إلى بلدهم، وبانتظار ذلك إننا نقترح ما يلي:

- أن تضع الحكومة اللبنانية خطة طوارئ شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والإغاثية، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في لبنان والبلديات كشريك في التخطيط والتنفيذ، وأن يتم التعاون مع المنظمات الدولية وفي المقدمة المفوضية العليا للاجئين والأمم المتحدة، وأن يعطى دور كبير في هذه العملية للهيئة العليا للإغاثة ولوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني اللبناني في تحديد الحاجات وكيفية تلبيتها بالتعاون مع المنظمات الدولية.

- ان يكون هناك تنسيق بين المنظمات غير الحكومية الدولية مع الهيئات الأهلية اللبنانية كشريك، ولا تعمل على أخذ دورها كما يحصل في أغلب الأحيان، والى صرف المساعدات في معظمها على النازحين وليس للأمور الإدارية واللوجستية من خلال جمعيات.

- إن التعاون الذي حصل في العام ٢٠٠٦ إبان العدوان الإسرائيلي، بين الوزارات المعنية والبلديات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية كانت فعالة، يجب الاستفادة منها وتصويب الأخطاء التي حصلت سابقاً.

- أن توفر الحكومة خطة طوارئ ثانية، في حال ازداد الوضع في سوريا سوءاً كحصول معارك في دمشق وريفها التي يقطن فيها حوالي ستة ملايين نسمة سيلجأ منهم إلى لبنان مليون نسمة على الأقل، خاصة إلى منطقة البقاع المتاخمة مما يعني أن عدد النازحين سيوازي ضعف سكان لبنان، مما يضاعف في الحالة الكارثية التي نعيشها.

#### رابعاً: الخاتمة

يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية في العمل على إيجاد حل سياسي سريع لمحنة الشعب السوري. وبانتظار ذلك هناك ضرورة لتقاسم الأعباء مع العالم، وليس تحميلها إلى بلد صغير كلبنان الذي يعاني من أزمت مزمنة حيث يلقي على عاتقه مسؤوليات لا يسعه



تحملها، مما يضعه في حالة كارثية. إن الدعم الذي توفره المنظمات الدولية لمواجهة احتياجات النازحين إلى لبنان لم يصل بعد إلى نسبة ١٩% فقط من حجم الدعم الموعود. لذلك، يجب توجيه دعوة إلى المجتمع الدولي للتعاون مع لبنان لتقاسم الأعباء الناجمة عن تزايد أعداد النازحين، وتحسين شروط وقدرات استيعاب النازحين داخل سوريا ومطالبة الدول الإيفاء بالإلتزامات المالية التي تعهدت بتقديمها في قمة الكويت، وعدم الاكتفاء فقط بتوجيه المساعدات للمنظمات الإنسانية المعنية، بل أيضاً مساعدة الحكومة اللبنانية مباشرة والمنظمات المدنية اللبنانية، خصوصاً في مجال التعليم والصحة لزهاء مليون نازح سوري، و ٨٠ ألف فلسطيني مقيم في سوريا نرح الى لبنان، و ٤٩ ألف لبناني يقيمون في سوريا.

اعداد: أحمد عيد

#### مصادر:

- "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على لبنان"، المركز اللبناني للدراسات، تقرير كانون الثاني ٢٠١٦.
- جاسم عجاقة، "النزوح السوري يدك هياكل الإقتصاد اللبناني"، جريدة "المدن"، ٢٠١٦/٤/١٧.
- "البنك الدولي يرصد الاثار الاقتصادية للنزوح السوري"، موقع "Green Area"، ٢٠١٦/٣/١٥.
- محمود الزيات، "النزوح السوري انتشار عشوائي"، جريدة "الديار"، ٢٠١٥/٧/١٤.
- "البنك الدولي كلفة النزوح السوري الى لبنان"، مجلة "إقتصاد ومال" العدد ٣٤٢، كانون الاول ٢٠١٣.
- جاسم عجاقة، "كارثة النزوح السوري"، جريدة "الجمهورية"، ٢٠١٦/٢/٦.
- وزارة الشؤون الإجتماعية، موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.